جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

كانون الأول / ديسمبر
2023

تقرير تحليلي

هيئة تحرير الشام: سؤال الواقع والمصير

إعداد: عرابي عبدالحي عرابي
باحث في مركز جسور للدراسات

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2023
www.jusoor.co

مقـــــــدمة

تشكّلت هيئة تحرير الشام مطلع عام 2017 في محاولة ثانية من قِبل أبي محمد الجولاني للتفلُّت من الانتساب لتنظيم القاعدة، بعدما تعثّرت محاولته الأولى إبان إعلان انفصاله عن القاعدة عام 2016 ، ثم تغيير اسم جبهة النصرة لجبهة فتح الشام.

تُولي قيادةُ الهيئة منذ ذلك الحين مسألة المستقبل والمصير أهمية كبيرة، ويظهر ذلك بوضوح من خلال مساعيها للخروج من لوائح التصنيف على قوائم الإرهاب الدولية، والسيطرة على كامل مناطق المعارضة بغرض إدارتها. لكن رغم هذه الطموحات والآمال التي تعقدها الهيئة والمساعي التي تبذلها إلا أنها تصطدم بواقع من المشكلات البِنْيَوية والأمنية والاجتماعية التي قد تعرقل وصولها وتمنع من تحقيقها.

أولاً: هل تبقى هيئة تحرير الشام متماسكة؟

ثَمّة أدوات متعدّدة تتضافر معاً لتُحقّق للهيئة الاستمرارية والحفاظ على نفوذها -وربما تَوْسِعته- فقد أنشأت -عَبْر طرق مختلفة- العديد من المؤسسات التي ضبطت فيها الجوانب الإدارية والأمنية والاقتصادية في إدلب ومحيطها، مثل حكومة الإنقاذ وجهاز الأمن العامّ ومصرف شام ومكتب التنسيق الإنساني الخاص بمتابعة شؤون المنظمات الإنسانية، إلى جانب مواردها الاقتصادية من المعابر الحدودية والمعابر الداخلية والضرائب المحلية، مما دفع العديدَ من السكان للنظر بحالة من الرضا إلى نموذج الهيئة في الحكم، مقارنةً بالمشاريع التي لم تستمر أو تثبت نجاحاً واضحاً في المناطق الأخرى من شمال حلب ومنطقة تل أبيض، سواء في المجالات الخدمية -الطاقة والمياه والتعليم والاتصالات والكهرباء- أو في المجالات الأمنية أو الإنسانية.

هناك العديد من الأدوات أو القُدرات التي تجعل من الهيئة كياناً متماسكاً يصعب تفكيكه وتجاوُزه، وذلك على المستوى المالي، والاجتماعي، والإعلامي، والهيكلي، والحَوْكَمي.

1 القُدرات المالية:

تدير الهيئة العشرات من الموارد الاقتصادية التي تدرّ عليها مبلغاً يتراوح بين 8 و15 مليون دولار شهريّاً، من خلال إدارتها لقطاعات المحروقات والأغذية والمعابر والطاقة والمياه والضرائب والرسوم المالية على الخدمات والتجارة الداخلية والأفران وإدارة قطاع الصناعة وشبكات الإنترنت والاتصالات والاستثمارات المالية الخاصة عَبْر المطاعم ومحلات الصرافة وتجارة البناء وغيرها، إلى جانب موارد أخرى غير شرعية كالإتاوات المفروضة على شبكات التهريب -مثل تهريب البشر إلى تركيا وتهريب الدخان وغيرها- والمبالغ المفروضة على بعض المنظمات الإغاثية وفصائل الجيش الوطني. كما أنّ قدرة الهيئة في الحفاظ على نفوذها الاقتصادي والأمني في مناطق عفرين والباب وجرابلس شمال حلب تُتيح لها إنشاء معابر أخرى خاصة بها تُدار من خلالها عمليات التبادُل والتهريب، وهي بالفعل أمسكت منذ نهاية عام 2023 بعمليات الترسيم على تجارة المحروقات بشكل كامل من خلال سيطرتها على معبر الحمران.

تُتيح هذه الموارد الاقتصادية تماسُكاً داخل الهيئة، نظراً لعامل الوفرة وعدم الحاجة لمصادر تمويل خارجي، إلا أن هذه الموارد ذاتها قد تتحول إلى عامل تنافُس داخل الهيئة في إطار تعقُّد المسارات، وربما يغدو البحث عن موارد اقتصادية أكثر -مثل سعيها للسيطرة على معبر الحمران مع قوات سورية الديمقراطية شمال شرق حلب- إلى سبب للاشتباكات مع الفصائل وتدهور العلاقة معها.

2 العلاقات الاجتماعية:

تعتمد الهيئة على الامتداد الاجتماعي للحفاظ على كتلها الأساسية، وتوسيع قاعدة التحالفات مع الأطراف الأخرى، لا سيما بعدما فقدت بُعدها الجهادي على نحو كبير منذ الانفصال عن تنظيم القاعدة وتحوّلت نحو المحليّة.

حافظ أبو محمد الجولاني على المجموعات العسكرية ذات البُعد المناطقي والتي كانت جزءاً من بِنْية الهيئة وقبلها النصرة، ولم يُفكّك أيّاً منها بل أعطاها صلاحيات عسكرية واقتصادية وإدارية وأمنية، معتبراً أن هذه الطريقة هي الأمثل لتشكيل غطاء أو امتداد اجتماعي في مناطق شمال غرب سورية وتحقيق التماسُك لمشروعه.

وعليه باتت الهيئة تضمّ أجنحة عسكرية ذات بُعد مناطقي واجتماعي، مثل جناح بنش الذي يضمّ أبناء إدلب ويقوده قتيبة البدوي (المغيرة بنّش)، وجناح حماة ويقوده مرهف أبو قوصرة (أبو الحسن 600)، وجناح حلب ويقوده عبد الرحمن سلامة (أبو إبراهيم سلامة)، وجناح الشرقية ويقوده ميسر الجبوري (أبو ماريا القحطاني) ومعه جهاد عيسى الشيخ (أبو أحمد زكور) ومظهر الويس، وجناح ريف دمشق ويقوده جمال زينية (أبو مالك التلي)، وجناح درعا ويقوده أبو فارس درعا.

ومع أنّ هذه الكتل الاجتماعية ساعدت الهيئة على تعزيز نفوذها في مناطق شمال غرب سورية وإدلب تحديداً، وحتى محاولة التوسُّع باتجاه مناطق شمال وشرق حلب، لكنّها أيضاً مثّلت تحدّياً كبيراً لتماسُكها ونفوذها، وبرز ذلك في التنافس بين جناح بنّش والشرقية منذ آب/أغسطس 2023، وقد اعتمد الجولاني لتهدئة أبناء العشائر على مظهر الويس ويوسف الهجر في ظل ملاحقة الجهاز الأمني العامّ للخلايا التي شكّلها أبو ماريا القحطاني فيما يُعرَف بمسألة عملاء التحالف.

كوّن الجولاني رابطاً قوياً مع معظم الكتل الاجتماعية من خلال عمليات التزاوج التي قام بها؛ حيث تزوج من إخوة بعض قادة تلك الكتل أو أقاربهم مثل ابنة أبي إبراهيم سلامة قائد جناح حلب وأخت المغيرة بنش قائد جناح بنّش، فضلاً عن زوجتين أخريَيْنِ من محافظات أخرى.

بالمحصّلة يُعوّل الجولاني على العلاقات الاجتماعية للحفاظ على تماسُك الهيئة وبقاء نفوذها وتوسُّعها رغم ما تحمله هذه السياسة من تحدّيات كونها تقود إلى تنافُس داخلي. وهو بالفعل ما حدث.

3 السياسات الإعلامية:

تعتمد الهيئة على مجال الإعلام للحفاظ على تماسُكها، وحرصت على احتكار هذا المجال بالقوة عَبْر سياسات التخويف والإسكات، حيث قامت بالتضييق على مَن يعمل وينشط في الإعلام، وعملت على ضبط هذا المجال الإعلامي تقنياً وهيكلياً من خلال تشكيل غطاءٍ لسياساتها؛ حيث دعمت تأسيس وزارة للإعلام في حكومة الإنقاذ والطلب من جميع وسائل الإعلام والعاملين فيها الترخيص الرسمي والقانوني، مما يهدد في المستقبل إمكانية الاستقلال الإعلامي والتحكُّم المطلق بالإعلام في مناطق سيطرتها.

كذلك قامت الهيئة بتأسيس شركات إعلامية خاصة بها تقوم بتنفيذ البرامج الإعلامية وبثّ الأخبار والأنباء الخاصة بحسب توجُّهاتها. بالمحصِّلة تسعى الهيئة لفرض الهيمنة الكاملة على الفضاء الإعلامي للترويج إلى روايتها الخاصة في مختلف المسائل والقضايا، وسياساتها في هذا المجال لا تواجه فعلياً أي عثرة أو عائق.

4 سياسات الحكم:

تشكّلت حكومة الإنقاذ أواخر عام 2017، وهي منذ تأسيسها مرتبطة بشكل وثيق بهيئة تحرير الشام؛ حيث وصل لرئاسة الحكومة في مختلف الدورات أشخاص قريبون منها، أبرزهم محمد هلال ومحمد الشيخ وعلي كدّة الذي يقودها منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2019.

لا تختلف التشكيلات الحكومية عن بعضها بما فيها الأخيرة التي تم تعيينها مطلع كانون الأوّل/ يناير 2023؛ حيث تم استبدال 3 وزراء منها، وتسليم حقائبها لشخصيات قريبة من الهيئة، هم: وزير الإدارة المحلية والخدمات، ووزير التربية -منصبه شاغر ويديره شخص مقرَّب من الجولاني- ووزير العدل، إلى جانب استحداث وزارة جديدة هي وزارة الإعلام،

التي يدير ملفها محمد يعقوب العمر، المقرَّب من جبهة النصرة منذ تأسيس خلاياها الأولى في بلدته خان السبل بريف إدلب، كما تسلم وزارة الإدارة المحلية محمد مسلم وهو شخص مجهول لم يظهر وجهه على الإعلام.

إنّ الاعتماد على عدد من الكوادر الأساسية من جبهة النصرة -سابقاً- في الدورة السادسة من حكومة الإنقاذ، يُمثّل توجُّهاً لمعضلة فكّ الارتباط بين حكومة الإنقاذ والهيئة، وذلك بتعيين مؤسِّسي النواة الأولى الموثوقين للجبهة من قِبل الجولاني، في مراكز صُنْع القرار، مما يضمن له سلاسة العمل وعدم السعي للانفصال عن توجُّهات الهيئة واستمرارية القبول الاجتماعي لها نظراً لكون معظمهم من أبناء محافظة إدلب وريف حلب الغربي.

من جانب آخر، تسعى الهيئة للتحكم الشامل على مختلف مجالات الحكم، سواءً في الإعلام أم الإدارة المحلية أم الداخلية أم غيرها، حيث تقوم عَبْر مكتب المتابعة وتمويل الخدمات ومتابعة أعمال الوزارات والأعضاء في حكومة الإنقاذ بشكل مباشر وعَبْر مجلس الشورى بالسيطرة التامّة على القرار المدني والإداري. كل ذلك يجعل الهيئة قادرة على التحكُّم بالمراسيم التي تنظم عمل الوزارات بما يضمن توسيع نطاقها وعدم وجود أي جهة تتقاطع مع مهامها. فعلى سبيل المثال كان لتشكيل وزارة الإعلام دور مباشر في تهميش بعض الصحافيين، وحرمانهم من نيل بطاقة الصحافي وممارسة عمله، إضافة إلى استمرار استدعاء بعض الناشطين الإعلاميين لمنعهم من مزاولة العمل الصحافي دون ترخيص لهم بذلك، وعدم الاعتراف بالروابط والنقابات المشكَّلة قبل إقرار الحكومة، إلى جانب إجبار جميع وسائل الإعلام بالترخيص للسماح بمزاولة أنشطتهم -سواء كانوا محطات تلفزيونية أم شركات إنتاج أم إذاعات أم وكالات إخبارية أم صحفاً ومجلات إلخ- مما يُسبِّب تضييقاً من جهة وضبطاً لأنشطتهم من جهة أخرى.

هذا ينطبق أيضاً على إنشاء الهيئة مكتب تنسيق العمل الإنساني الذي يُعَدّ جزءاً من آلية التفاهُم بين الأمم المتحدة مع النظام لتنسيق دخول المساعدات من معبر باب الهوى شمال سورية، حيث يُشرف هذا المكتب على أعمال المنظمات الإغاثية والإنسانية بمختلف أنواعها ومجالاتها في المنطقة، وكذلك قرار حكومة الإنقاذ بالاستعاضة عن مجالس الأعيان بالمجالس المحلية عامَيْ 2018 و2019، ثم قرارها بالاستعاضة عن المجالس المحلية بالبلديات بدءاً من عام 2024 مع جعل المجالس المحلية جهات مدنية منتخبة مهمتها انتخاب البلديات التابعة لحكومة الإنقاذ.

ثانياً: مشاكل وتحدِّيَات تواجه هيئة تحرير الشام

تواجه الهيئة منذ تأسيسها عدداً من التحدِّيَات والمشاكل التي تمثّل نقاط عثرة في سعيها نحو أهدافها، والتي يمكن من خلال تطوُّراتها -غير المتوقعة- أن تُؤثّر في واقع الهيئة ومصيرها، مثلما هو موضَّح أدناه:

1 الرفض الشعبي:

هناك شرائح واسعة من المدنيين في مناطق سيطرة الهيئة يرفضون مشروعها في الحكم والتمدُّد لدواعٍ مختلفة، أيديولوجية أو سياسية أو أمنية أو عسكرية أو إدارية، فما زالت المظاهرات المسائية في عدة مناطق من إدلب -مثل كللي ودير حسان وبعض المخيمات كمخيم الكرامة- مستمرة منذ 230 يوماً على الأقل، إلى جانب عدم رضا عدد كبير من أبناء المخيمات عن الواقع الخدمي والإنساني وتعامُل حكومة الإنقاذ والهيئة مع واقعهم المُزرِي، إلى جانب رفض العديد من عوائل مناطق ريف جسر الشغور الغربي -بداما مثلاً- للإهمال المتعمَّد من ناحية الكهرباء والماء من قِبل حكومة الإنقاذ بدعوى قُرْبها من خطوط التماسّ، فضلاً عن عملها على تفكيك شبكات الكهرباء وأعمدتها في المنطقة.

2 صراع الأجنحة:

في أيار/ مايو 2023 اكتشف جهاز الأمن وجود خلايا داخل الأجهزة العسكرية والمالية والإدارية في الهيئة تتعامل مع عدد من الجهات الدولية والإقليمية -مثل روسيا والتحالف الدولي والنظام السوري- ومن حينها عمدت الهيئة إلى تفكيك هذه الخلايا وتصفية الكتل أو الأجنحة القوية التي تدعمها، مما أدى لاعتقال ما يزيد عن 200 شخص بينهم عدد كبير من القادة والأمنيين والإداريين داخل أجهزة الهيئة، أبرزهم أبو ماريا القحطاني -الذي عُزل عن جميع مناصبه ووُضِع قَيْد الإقامة الجبرية-.

تسبّبت هذه القضية باندلاع صراع أجنحة داخل الهيئة؛ حيث قدّمت كتل داخل الهيئة اعتراضات للجولاني على قرار اعتقال أبي ماريا وملاحقة أبي أحمد زكور، ويبدو أنّ الجولاني شعر أنّ كِلَيْهما يعمل على تشكيل نفوذ خاص به بمعزل عن قيادته،

لا سيما أن زكور نجح بتأسيس شبكة علاقات مع عدة مجموعات عسكرية انشقت عن فصائل الجيش الوطني، وكان سبباً بتوسُّع الهيئة نحو مناطق عفرين وأعزاز وجرابلس والباب شمال حلب وشرقها.

طلبت الهيئة أبا أحمد زكور للتحقيق وبدأت تفكيك بعض المجموعات العسكرية التابعة له -مثل كتيبة الهواشم وبعض الكتائب داخل لواء طلحة- بهدف منع تأثيره عليها، إلى جانب اعتقال بعض المقربين منه. وصل الخلاف إلى إعلان زكور في 14 كانون الأوّل/ ديسمبر 2014 انشقاقه عن الهيئة، التي أرسلت في 19 من الشهر ذاته قوات خاصة لاعتقاله في أعزاز لكنها أخفقت في عملية اختطافه بسبب تقديم تركيا وفرقة السلطان مراد الحماية له.

لا يمكن تفسير هذا الخلاف على أنه مجرد صراع بين شخصين، إنما بين كتل قوية داخل الهيئة، أي بين جناح الشرقية وجناح حلب من جهة وجناح حلب وجناح إدلب (بنّش) من جهة أخرى، حيث استطاع الجولاني تحييد كتلتَي الشرقية وحلب، وتفكيك الخلايا التابعة بشكل مباشر لأبي ماريا القحطاني، بدعم مباشر من كتلة بنّش التي لم يبقَ أمامها من الكتل المنافسة سوى كتلة أبي أحمد زكور. وفي ظل هذا الانقسام بين الجولاني والشيخ يبدو أن الأخير يقود العمل على تشكيل مكوّن واسع لاحقاً في مناطق شمال حلب ليكون مُنافِساً للهيئة.

3 العلاقة مع الفصائل:

سعت الهيئة إلى استمالة العديد من فصائل الجيش الوطني السوري منذ حزيران/ يونيو 2022 أثناء توسيع نفوذها لمناطق شمال حلب؛ حيث استغلت انشقاق القاطع الشرقي لحركة أحرار الشام عن الجبهة الشامية بدفع القاطع الغربي للحركة للتدخُّل معزَّزاً بدعم عسكري كبير منها، وانتشرت بموجبه في منطقة جنديرس التابعة لعفرين.

لم تُفوِّت الهيئة أيضاً استثمار الخلاف الداخلي الذي حصل في تشرين الأول/ أكتوبر 2022 إثر اغتيال الناشط الإعلامي محمد أبو غنوم بين فرقة الحمزة وفرقة السلطان سليمان شاه من طرف وبين مكونات الفيلق الثالث، لا سيما جيش الإسلام والجبهة الشامية من طرف آخر؛ حيث قدّمت الهيئة الدعم والحماية للفصيلين، ووسعت انتشارها في عفرين وحاولت دخول أعزاز، لكنها سرعان ما تراجعت بسبب تدخُّل الجيش التركي. في غضون ذلك، حاولت الهيئة السيطرة على معبر جنديرس الخاضع لسيطرة حركة التحرير والبناء، لكنها توصلت لاتفاق مع الأخيرة بتحييد نفسها عن المواجهات والبقاء في مناطق سيطرتها.

لاحقاً عقدت الهيئة عَبْر جهاد السيد عيسى (أبو أحمد زكور) وميسر الجبوري (أبو ماريا القحطاني) لقاءات عديدة مع فصائل ومجموعات مختلفة من الفصائل لتعزيز نفوذها في عفرين من جهة ولتحسين قدرتها على الوصول لبقية مناطق شمال حلب.

وتكلّلت هذه الاجتماعات بدعم الهيئة لتشكيل تجمّع الشهباء، وهو مجموعة من الفصائل التي كانت تتبع الجبهة الشامية، ودخلت في خلاف معها، لتدعم الهيئة تلك الفصائل في مواجهة قيادة الجبهة الشامية.

وعندما اندلع حراك العشائر في مناطق المعارضة في أيلول/ سبتمبر 2023 على خلفية المواجهات بين قوات سورية الديمقراطية والعشائر العربية في دير الزور استغلّت الهيئة ذلك لمحاولة التغلغل عسكرياً في مناطق جرابلس والباب، وبالفعل استطاعت تعزيز نفوذها تحت غطاء القاطع الشرقي لأحرار الشام.

في الأثناء كان هناك خلاف داخل القاطع الشرقي على قيادة الفصيل، وسرعان ما تحوّل إلى مواجهة بين الهيئة التي دعمت مجموعة حسين الطالب (أبو الدحداح منبج) وبين فرقة السلطان مراد التي دعمت مجموعة محمد رمّي (أبو حيدر مسكنة)، وخلصت المواجهات إلى سيطرة جناح الحركة الموالي للهيئة على معبر الحمران ثم توقيع اتفاق فرضته تركيا لتهدئة الأوضاع في المنطقة.

عموماً عملت الهيئة لإدارة العلاقة مع الفصائل على استغلال الخلافات الداخلية وتأجيجها ثم تقديم الحماية لطرف على حساب آخر مقابل التغلغل أمنياً ثم عسكرياً في مناطق تلك الفصائل، والسعي لبناء تحالُفات محليّة وتشكيل تجمُّعات منفصلة عن الجيش الوطني تسهل مهامّها، ثم تحصيل المزيد من المكاسب الاقتصادية عَبْر المعابر، لكن هذا الشكل من العلاقة مع الفصائل يضع الهيئة بشكل مستمر أمام تهديد انهيار التحالفات وانهيار التجمُّعات التي دعمت تشكيلها بعيداً عن قيادة فيالق الجيش الوطني، وقد ظهر ذلك بوضوح بعد قضية انشقاق أبي أحمد زكور عن الهيئة حيث استمال قيادة القاطع الشرقي إلى طرفه.

4 التصنيف الدولي:

تعاني الهيئة من تسويق نفسها دوليّاً، نظراً لغياب القنوات الرسمية بينها وبين الجهات الدولية الفاعلة في سورية، وافتقارها للقدرة على الحركة والحصول على التمويل الخارجي، بسبب تصنيفها منظمة إرهابية لدى كثير من الدول على رأسها الولايات المتحدة، مما يُفقِدها إمكانية أيّ قبول دولي رسمي، ويدفعها لتقديم صفقات وعروض متعددة -كتسليم بعض الجهاديين الأجانب لدولهم- مقابل تسهيلات تأمل أن تؤدي إلى إزالتها من تصنيفات اللوائح الدولية للإرهاب أو على الأقل تحييد ملفها عن الاستهداف والتعامُل كسلطة أمر واقع يتم تشريع وجودها، وقد تجلّى هذا السعي عَبْر لقاءات واسعة مع صحافيين غربيين.

خُلاصـــــة

تعتمد الهيئة في إطار سعيها للبقاء والاستمرار على تكامُل عدد من العوامل تجمع بين إدارة الموارد المالية وتنميتها باستمرار واحتكار تقديم الخدمات والاستحواذ على كل قطاعات الحكم والسيطرة على الفضاء الإعلامي، لكنها تعاني من تحدِّيات ومشاكل تجعل قدرتها على التوسُّع أصعب، وقد تؤثر على نفوذها في مناطق سيطرتها؛ فهناك رفض شعبي مستمر لمشروعها الذي يُهدّده صراع أجنحة متنامٍ داخل الهيئة، وعلاقتها الهشّة مع الفصائل، فضلاً عن استمرار تصنيفها على قوائم الإرهاب، مما يضعها أمام خيارات إعادة تشكيل نفسها وإدماج مزيد من الفصائل داخلها بالقوة بعد الاستحواذ على مصادر قوتها العسكرية والاقتصادية، مثلما فعلت بعد إعلان انفصالها عن تنظيم القاعدة، بالنتيجة تحرص الهيئة وزعيمها أبو محمد الجولاني على تقديم مشروعها كسلطة وحيدة في مناطق المعارضة قادرة على الاستجابة لمختلف الاستحقاقات الحكومية والأمنية والاقتصادية بعيداً عن أَدْلَجات التنظيمات الجهادية.

هيئة تحريـــر الشـــام:
سؤال الواقـــع والمصير

تصميم واخراج

BEYOND
CREATIVE.AGENCY

www.jusoor.co